http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2037) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) شباط 2011

لا يحترفون التحرير.. والتقارير تعاد صياغتها

صحفيون: مكاتب الإعلام الحكومية تحجب المعلومة..ومشروع قريب لاستحداث وزارة لـ"التلميع"

استحداث وزارة دولة في التشكيلة الحكومية الجديدة، يتولاها المتحدث باسم الحكومة، تأخذ على عاتقها تنظيم الجهد الاعلامي الحكومي وتوحيد خطابه الاعلامي ومنع التداخلات في التصريحات التي تصدر عن الوزارات بخصوص قضية معينة، لم يشبع كما يبدو نهم بعض المسؤولين الحكوميين التواقين لمزيد من عبارات المديح والاطراء، لذا اتجهت أنظار الحكومة للتفكير جديا في توسيع دائرة الإعلام الخاص بها.

الحكومة العراقية تعتزم تشكيل وزارة إعلام تابعة لها بدلا من وزارة الناطق الرسمي،حيث اكد تحسين الشيخلي في تصريحات صحفية سابقة إن "الحكومة العراقية ستقدم مشروع قانون إلى مجلس النواب يقضي بتحويل وزارة الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة الى وزارة الدولة للاعلام الحكومي لتضم جميع المؤسسات الإعلامية في الوزارات الحكومية".

وأوضح الشيخلي إن "مشروع الحكومة يهدف إلى تحويل السياسة الستراتيجية للمكاتب الاعلامية في الوزارات الحكومية إلى وزارة الدولة للاعلام الحكومي".

مضيفا ان "هذا القانون سينظم عمل المكاتب الاعلامية في الوزارات والهيئات الحكومية بهدف تسهيل مهمة الصحفيين في الوصول إلى المعلومة الدقيقة".على حد قوله.

وبين ان "الحكومة العراقية تحاول توسيع كادر الوزارة الناطقة باسم الحكومة لتصبح دائرة تنبثق عنها المعلومات والبيانات الرسمية.

وائل نعمة

عدسة: أدهم يوسف

هذا الموضوع فتح الحديث عن مدى مصداقية وأهمية وجود مكاتب الاعلام في الوزارات والدوائر الحكومية حتى نفكر في استحداث وزارة للإعلام، والأمثلة على ذلك كثيرة فقد طلبنا في احد الايام من مدير مكتب إعلامي في إحدى الدوائر الحكومية مساعدتنا في إجراء لقاء مع مدير دائرته وعند اطلاعه على الأسئلة المطروحة، أبدى عدم ارتياحه لطبيعة الأسئلة الموجهة للمدير، وبقيت الأسئلة عنده لأيام وعندما سألناه عن موضوع المقابلة ووقتها، قال لنا: بصراحة نحن هنا موظفون مهمتنا تلميع عمل الدائرة ومديرها والتغطية على الأخطاء الموجودة وعدم كشفها أمام وسائل الاعلام:

لعل مثل هذا اللون من التفكير مازال موجوداً في مكاتب دوائرنا الحكومية، بل مطلوباً اكثر من غيره وهذا يذكرنا بما كانت عليه المكاتب الإعلامية في الدوائر الحكومية في زمن النظام السابق حين كانت لاتستطيع الخروج عن التعليمات السائدة التي تروجها وزارة الإعلام.

من المعروف ان معظم دساتير الدول وقوانينها الداخلية تقوم على بند مهم ألا وهو الشفافية في إعطاء المعلومة الخاصة بمؤسسات الدولة الى الاعلام والجهات التي تختص بالرقابة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، إلا ما يخص قضايا الأمن الوطني والقضايا العسكرية، بل قد تذهب بعض الدول الى إعطاء المعلومة لأي مواطن يقصد أي مؤسسة للاطلاع على عملها باعتباره هو من يدعم هذه المؤسسات لانه دافع للضريبة، وصاحب المصلحة الاولى في ذلك.

هذا النظام القائم على الشفافية يعد من اهم مقومات دولة المؤسسات كما انه يجنب حدوث كثير من حالات الفساد المالي والاداري على اعتبار ان المواطن والاعلام على اطلاع دائم بما تقوم به هذه المؤسسات.

مدير الإعلام يتقمّص دور المسؤول

الصحفي منتصر الطائي يشير الى انه بعد التحولات التي شهدتها البلاد على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة ومنذ أكثر من سبع سنوات والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة اليومية، استدعت بالضرورة وجود تحركات إعلامية نشيطة قادرة على استيعاب تلك المتغيرات وفق أسس وآليات مهنية عالية تستطيع من خلالها ان تؤدي دورها الحيوي في بناء عراق ديمقراطي حر، وعلى هذا الاساس افتتحت اغلب الوزارات و المؤسسات العراقية مكاتب إعلامية مهمتها ترتيب اللقاءات والمواعيد ونشر أهم إنجازات الوزارة او المؤسسة كذلك تقوم بعقد صفقات الإعلانات التجارية و غيرها من الأمور.

ويؤكد" إلا أن عمل هذه المكاتب بجميع انواعها وتشعباتها ومفاصلها لم تكن بالمستوى المطلوب في اداء مهامها ووظائفها المتعددة، وذلك لأمور عدة منها: إن الكثير من الإعلاميين لا يعرفون حدود صلاحياتهم ولا يعرفون أسلوب تصريف أعمالهم فهم عديمو الخبرة واغلب أصحاب المكاتب الإعلامية ليست لديهم شهادات تؤهلهم لممارسة مهامهم كما ان بعض مسؤولي هذه المكاتب الإعلامية يعتقدون أن لهم صلاحيات المسؤول ويتقمص الدور، فيقرر بالنيابة عن مسؤوليه ويتوهم أن هذا يقع ضمن دائرة الاختصاص وذاك لا، وفي أدنى الأحوال يتقمص المسؤول العامل في مكتب إعلامي حكومي دور الحاجب القديم الذي يقرر ويحكم".

ويشير الطائي الى حادثة شخصية قد تعرض لها عندما كان من المفروض ان يكون هناك موعد محدد لعقد لقاء مع احد المسؤولين وبطبيعة الحال وانطلاقاً من قناعة المسؤول بـ (احترام الصحافة)! تم الغاء الموعد من دون إشعارنا بذلك وتفاجأنا ان احد موظفي المكتب يقول ان المسؤول خرج واذا أردتم فانا أصرح لكم بما تريدون وانتم تضعون اسم المسؤول وصورته وعلى مسؤوليتي!

مكاتب إعلامية بعيدة عن المهنية

فيما ترى الإعلامية رونق قاسم ان هناك تفاوتا بين الدوائر الحكومية من حيث دور المكاتب الاعلامية،فالبعض منها لايمتلك الاسلوب المهني لكي يتعامل مع الصحفيين لتسهيل مهمتهم، والبعض الاخر يتعامل بشكل جيد ولكن لكي يلمع الوزارة والوزير وليس لكي يقدم لك معلومة صحيحة، كما انه يقوم بتقديم المعلومات الايجابية في الوزارة دون غيرها، وتضيف الإعلامية ان وزارتي الدفاع والداخلية على سبيل المثال غير متعاونة في تقديم الخبر الصحفي او تسهيل مهامنا، وهذا أيضاً ينطبق على وزارة العمل ووزارة النفط.

وتؤكد ان الغالبية العظمى من العاملين في المكاتب الاعلامية للدوائر الحكومية والوزارات بعيدين عن المهنة و البعض الاخر غير حاملين لاي شهادة بل جيئ بهم على اساس القرابة من المسؤول الفلاني و تراهم محشورين في المكتب ولكن دون عمل يذكر!

وتشير الى ان احد مدراء المكاتب الاعلامية لوزارة مهمة كان يحمل رتبة عسكرية وقد نقله الوزير معه من وزارته القديمة التي كان وزيرا فيها الى موقعه الجديد، هذا بالاضافة الى ان المكتب الاعلامي لهذه الوزارة لم يكن في مقر الوزراة بل في المنطقة الخضراء التي يصعب الدخول اليها،كذلك الامر مع مكتب الاعلام لوزراة التربية الذي يقع في منطقة العلاوي بينما الوزارة في الاعظمية.

الوزارات الخدمية أقلّ المتعاونين إعلاميا

كما ان الوزارات الخدمية هي الاقل تعاونا مع الصحفيين والاعلاميين والتي كان من المفروض ان تكون اكثر انفتاحا وتعاونا مع الاعلام لانها الاكثر احتكاكا بالمواطنين وان الاعلام هو حلقة الوصل و الرابطة بين المسؤول والمواطن، ففي مكاتب هذه الوزارات دائما تجد الوزير او المسؤول مسافرا ويأخذ مدير المكتب الاعلامي الاسئلة ويرسلها لك وقد اجيب عليها بطريقتهم وبذكر النقاط الايجابية فقط، وأحيانا فان هذه المكاتب تتدخل في وقت النشر وتتدخل في بعض المضامين هذا بالاضافة الى رغبة بعض المكاتب الاعلامية بتقديم الموضوع قبل نشره وهذا مايطلبه دائما مدير مكتب الاعلام في هيئة الضرائب بشكل غريب ومعيب!

بالاضافة الى ان بعض المكاتب الاعلامية تقوم بعرقلة الاعلام من اداء مهمته الامر الذي يدفع الاعلاميين الى تجاوز المكتب والاعتماد على وسائل اخرى للوصول الى المعلومة،ولكن عند نشر الموضوع فأن الرسائل والشكوى وكتب التكذيب سوف تنهال عليك حتى لو كان الموضوع حقيقيا.

الوزارات الخدمية أقلّ الوزارات تعاوناً!

تفضيل بعض وسائل الإعلام على حساب الأخريات

الصحفي محمد الموسوي يرى ان العلاقة ليست على ما يرام بين الصحفيين ومكاتب الاعلام في وزارات ودوائر الدولة حيث يشير الى مسألة مهمة حسب وصفه وهي افضلية الاعلام المرئي على الاعلام المطبوع او المسموع وافضلية الاعلام الاجنبي على العراقي وهذه الافضلية تجدها عند مدراء المكاتب الاعلامية لانهم كما يسمون انفسهم حلقة الوصل بين المسؤول والمؤسسات الاعلامية.

وأكيد فان المسؤول يسعى الى تغطية اكبر مساحة ممكنة في كلامه لأكبر مساحة من الناس وهذا ما يوفره الاعلام المرئي لانه اكثر اتساعا من المطبوع.

، ويضيف "من جانب آخر لا يسمح للمديرين أحيانا بالإدلاء بأي تصريح واحتكرت المكاتب الإعلامية الرسمية جميع الأخبار والتقارير وان اغلب الأخبار التي نحصل عليها تتم عن طريق العلاقات التي تربطنا ببعض المكاتب الإعلامية فيتم الاتصال إما عن طريق الايميل او الهاتف لتزويدنا بالمعلومة، وهذا يقتصر على مكتب دون الآخر فبعض المكاتب تحتكر الأخبار وتعطيها لبعض الصحف والإذاعات الخاصة وتزودنا بالخبر بعد نشره وهذا بعيد عن المهنية، ناهيك عن أنها تقتصر على الأخبار الايجابية فقط، أما الأخبار السلبية فلابد للصحفي من التحري عنها بطريقته الخاصة".

الصحفي منتظر ناظم من جريدة المنار يؤكد ان هناك انتقائية للمكاتب الاعلامية بالنسبة للصحف في اعطائهم الاخبار والاعلانات ايضا وهذا يعود الى العلاقات الخاصة بين المكتب والصحيفة المعينة او العلاقة بين مراسل الصحيفة والمكتب الاعلامي في تلك الوزارة او الدائرة.

في المقابل يشير الى ان هناك بعض المكاتب الاعلامية التي تكون ضعيفة في نشاطاتها ولاترسل اي اخبار او معلومات الى اي صحيفة وعندما تقصدها فإنها تقابلك ببرود وعدم اكتراث.

يذكر ان مكاتب الاعلام في عدد من الدوائر الحكومية لاتحتفظ بغير رقم واحد للهاتف الخاص بمدير المكتب ونحن في اغلب الاحيان لايمكننا ان نذهب للكثير من الدوائر والمؤسسات خاصة التي تقع في المنطقة الخضراء.

ويلفت الى ان بعض المكاتب الاعلامية تقوم بتأجيل اللقاءات مع المسؤولين من اسبوع الى آخر ما يؤدي الى ضياع الخبر والمعلومة التي نريد الوصول اليها في وقت محدد، كما لو انك اردت ان تأخذ كتاباً لتسهيل مهمة او ان تفتح ملفا خاصا بوزارة معينة او احدى مديرياتها

مكاتب إعلامية مهمتها تزيين صورة المسؤول وإنجازاته غير المتحققة

يقوم بجلب الاعلانات منهم ما يؤدي الى احراج وتقييد الصحيفة وعدم قدرتها على التعرض بشكل من الاشكال الى الوزارة او الدائرة الفلانية.

ويشير الى أن بعض المكاتب الاعلامية ما زالت تتعامل بعقلية جامدة مع الصحفي وبعقلية كلاسيكية تفتقر الى المهنية او الاساليب الحديثة في التعامل في المجال الصحفي وذلك بأن يعرقل مهامك بطلب كتاب لتسهيل المهمة او ان تتقدم بطلب طويل عريض حتى تلاقي مسؤولا مع ذكر المحاور والاسئلة التي ستثار في اللقاء، حتى لايتم احراج المسؤول.

كما يشدد على بروز حالة جديدة هي ارسال التصريح عن طريق البريد الالكتروني وذلك بأن ترسل الاسئلة عن طريق البريد الالكتروني ثم يأتيك الجواب بنفس الطريقة، وبهذا قد تغير شكل العلاقة بين المسؤول والصحفي فبدلا من ان تكون علاقة شفافة وتفاعلية و مباشرة اصبحت علاقة إلكترونية وبعيدة والمكتب الاعلامي هو من يجيبك على الاسئلة بدلا من المسؤول.

كما اشار معظم الاعلاميين الى ان الصعوبات التي تواجه الصحفي مع المكاتب الاعلامية بالدوائر الحكومية تتجسد في الامور الفنية، حيث ان معظم الخطابات والتقارير التي ترسل من قبل المكاتب الاعلامية غير مهنية فهم يعانون مشكلة في تحرير الاخبار من حيث الصياغة ما يسبب لهم مشاكل في فهم المعنى ويضطرهم الى اعادة الصياغة.

مكتب إعلام وزارة العمل

من جانبها مكاتب الاعلام تؤكد ان الاعلام بجميع وسائلة يعتبر مرآة عاكسة لبث برامج وفعاليات الوزارات والدوائر الحكومية الى المتلقي بكل شفافية ومصداقية، وأبوابهم مفتوحة أمام الإعلاميين بغض النظر عن الجهة التي يمثلونها.

كما يشددون على انهم يتعاملون مع الصحفي بكل سلاسة ويعتبرونه الشخص المخول للاطلاع على كل ماتقوم به الوزارات والدوائر وماتقدمه من خدمات.

رعد الجبوري مدير الاعلام والعلاقات العامة في هيئة الضرائب يشير الى ان دوائر الاعلام هي مراكز ثقافية وإعلامية تستقبل العاملين في المجال الصحفي والاعلامي بكل رحابة صدر وتقديم كل التسهيلات لتحقيق مهمتهم الإعلامية، ونحن دوما نؤكد في اجتماعاتنا وندواتنا ضرورة فتح الابواب امام جميع العاملين في مجال الاعلام.

ويؤكد ان الاعلام بشكل عام هو صاحب فضل على هيئة الضرائب لانه اشبه بشاشة عرض سواء كانت مرئية او مسموعة او مقروءة يقدم ويوضح نشاطاتنا الى الجمهور، ونحن في هيئة الضرائب بأمس الحاجة الى الدعم الاعلامي لكي نزيد من الثقافة الضريبية لدى المواطن العراقي.

وأضاف: على المكاتب الاعلامية ان لاتتعامل مع الاعلاميين بتعال بل على العكس يجب ان يكون التعامل بصورة ودية وباحترام وتقديم التسهيلات للإعلاميين لأنهم قناة رابطة بين المواطن والمؤسسات الحكومية.

وعن رأيه في سبب مشكلة مكاتب الاعلام في الدوائر الحكومية يعتقد الجبوري ان المشكلة تكمن في تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وهذا المبدأ ليس معمولا به دائما، لذلك ان الكثير من المكاتب الاعلامية في الدوائر الحكومية ليست مهنية وبعيدة عن جوهرها تماما، ويفتقرون الى الثقافة والقدرة على ادارة هذا القسم الحساس والمهم في الدائرة.

وفي ما يخص الطرف الثاني من المشكلة وهم الاعلاميون يشير الجبوري إلى أن هناك بعض الاعلاميين يسببون لنا بعض الاحراجات بأن يكتب موضوعاً دون ان يتطرق به الى حقائق او وثائق او معلومات حقيقية، لذلك قد ارغب احيانا برؤية الموضوع قبل نشره حتى نتجنب الاحراجات، لان هناك بعض الصحفيين يبنون مادتهم الصحفية على التأويل والتفسيرات البعيدة عن الحقيقة، من جهة اخرى فقد يقوم بعض الصحفيين بتجاهل المكتب الاعلامي رغم ان لديه كتاباً من مدير مؤسسته يشير الى طلب من المكتب الاعلامي يسهل له مهمته الاعلامية لكن رغم هذا أجده يقف ويمارس عمله في الدائرة دون ان يمر بالمكتب الاعلامي وهذا ايضا يسبب احراجات للطرفين.

كما كان قد نفى عدد من مدراء ومسؤولي مكاتب الاعلام في الوزرات والدوائر الحكومية الاتهامات التي وجهت ضدهم ومنها عدم اكتراثهم بالصحفيين والمواطنين حيث ذكر مدير اعلام وزارة الكهرباء مصعب سري في حديثه لـ"المدى" في وقت سابق ان من اولويات مكتبه الاعلامي، التقارير الصحفية اليومية سواء من الصحف اليومية او الاسبوعية حتى المجلات ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة وكذلك الحال بالنسبة للتقارير التي تنشرها مواقع الانترنت، اذ يوجد عدد من الموظفين مختصين في الاطلاع على هذه التقارير، وبالتالي ترفع الشكاوى المنشورة في وسائل الاعلام الى الوزراء والوكلاء والمستشارين ليقوموا بالتهميش عليها ومن ثم ترسل الى الجهات المعنية، على ان تكون هنالك متابعة من المكتب الاعلامي في الوزارة للإطلاع على إجابات تلك الجهات حتى يتم نشرها في وسائل الاعلام التي تقوم بنشرها في وسائل اعلام عادية فتهمل، لافتا الى ان اختيار الموظفين في مكاتب الاعلام دائما ما يكون بعيدا عن المهنية كونهم ليسوا بإعلاميين أنما مدراء مكاتب.

يذكر ان فكرة إنشاء وزارة للإعلام تعد الخطوة الاولى من نوعها حكوميا، لاعادة العمل بوزارة اعلام متخصصة منذ ان حلت وزارة الاعلام في عام ٢٠٠٣ من قبل الحاكم المدني بول بريمر واقرها في ما بعد الدستور العراقي، في محاولة لعدم سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام وبالتالي خنق حرية الرأي والتعبير في البلاد.

والاسئلة التي تبقى ماثلة أمام جميع المهتمين بالشأن الإعلامي، هل تم فعلاً تحقيق اعلام مناسب لمهام العراق الجديد؟ ومن يتحمل مسؤولية العلاقة السلبية بين مؤسسات الدولة والاعلام؟ وما دور المسؤول في توجيه مكاتب الاعلام لحصر الاعلان لجهة دون أخرى؟ ولصالح من يجري ذلك؟

فاقرأ على الموضوع السلام، لأنك ستجد كل التعقيدات والتدخلات في عملك،ولا تستطيع ان تذكر السلبيات وإنما تصبح وكأنك ارتكبت إثما، فالمكتب الإعلامي لن يقبل هذا الكلام ويريدك فقط ان تركز على الايجابيات ان وجدت اصلا.

من جانب آخر يؤكد ان اكثر الدوائر والمؤسسات الحكومية تطلب كتابا لتسهيل المهمة الصحفية وهذا يمكن ان تحصل عليه من قبل المكاتب الاعلامية في هذه الوزارات او الدوائر، ولكن قد يتم ان تصادف الصحفي عراقيل لإخراج مثل هكذا كتاب كما يحدث في عدد من الوزرات حيث سيصبح الامر مزعجا عند رغبتك في الحصول على كتاب تسهيل مهمة لدخول الوزارة او احدى دوائرها، فيتطلب منك ان تدخل في حلقات الروتين وتصبح مهمتك كمهمة المعقب في دوائر الدولة بدلا من أن تكون صحفيا تبحث عن المعلومة الحقيقية، بالإضافة إلى أن الكتاب الذي ستتزود به من قبل هذه الوزارة او تلك له فترة محددة ان انتهت فإنك ستضطر إلى أن تعيد الكرة مرة اخرى وهي دوامة من التعقيد لايجوز التعامل فيها مع الصحفي.

جمع الصحفيين معاً أسهل للمسؤول

فيما يرى الصحفي غسان الشمري من جريدة المشرق بأن معظم المكاتب الاعلامية للوزارات والدوائر الحكومية غير متعاونة مع الصحفيين ويحجبون المعلومة ويفرضون آراءهم على الصحفيين من خلال اعطاء الحقيقة من وجهة واحدة دون ان يتعرضوا او يقدموا معلومات قد تكون سلبية ولاتصب في مصلحة وزارتهم.

علاوة على أن بعض الوزارات قد تعمد إلى ان تضرب اكثر من ٢٠ عصفورا بحجر واحد وذلك بأن تجمع الصحفيين مرة واحدة مع المسؤول فيكون اللقاء معه يضم اعداداً من الصحفيين قد تتعدى العشرين واحياناً تهيئ الوزارة مدراء عامين للمقابلة وبذلك يكون الامر اسهل للمسؤول وللدائرة الاعلامية، ولكن بالمقابل لاتستطيع ان تحصل على لقاء منفرد مع المسؤول وهذا دائما اعتدنا حصوله في وزارة الزراعة.

كما يؤكد من جانب آخر المزاجية في التعامل، وإن إعطاء الخبر والإعلان تعتمد المحسوبية والعلاقات والصداقة بين المكاتب والصحفيين ان لم نقل تتجاوز ذلك، وهذه العراقيل قد تؤثر على اهم ميزة من ميزات الصحافة وهي سرعة الخبر لانها ستجعل الخبر (بايت) وضعيفاً وبدون قيمة، كما ان بعض المندوبين في الصحف اصبحوا يعملون موظفين في الوزارة التي ينتدب بها بشكل غير مباشر فيصبح كالمندوب لتلك الوزراة في الجريدة اي يصبح الامر(بالمقلوب) ويقوم المندوب بتلميع المسؤول او الوزير ووزارته كما